الصباح الاقتصادية
12
العدد 2258 - السنة الثامنة
الأحد 21 ذو القعدة 1436 - الموافق 6 سبتمبر 2015
Sunday 6 September 2015 - No.2258 - 8th Year

في ظل استمرار سيطرة موجة البيع العشوائية على معظم الأسهم المدرجة

تقرير: البورصة تواصل «الانزلاق» إلى مستويات قياسية

البورصة تشهد الهبارات متتالية

■ القيمة الرأسمالية للسوق انخفضت بنسبة 1.32 في المئة خلال الأسبوع الماضي لتسجل 25.77 مليار دينار

■ الأسبوع الأخير شهد نمو مؤشرات ثلاثة قطاعات فيما تراجعت مؤشرات تسعة قطاعات

أوضح تقرير شركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية واصل تسجيل الخسائر لمؤشراته الثلاثة التي واصلت الانزلاق إلى مستويات قياسية في ظل استمرار سيطرة موجة البيع العشوائية التي طالت معظم الأسهم المدرجة، وسط استمرار قلق المستثمرين من تراجع أسعار النفط من جهة، والمخاوف بشأن الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، خاصة بعد تحذيرات (صندوق النقد الدولي) من مخاطر انتشار التقلبات التي تشهدها الأسواق في الأونة الأخيرة، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي الذي يواجه بعض التحديات. هذا وقد شملت عمليات البيع التي شهدها السوق خلال الأسبوع الماضي الكثير من الأسهم، سواء القيادية منها أو الصغيرة، لاسيما الأخيرة التي مني بخسائر واضحة انعكست بشكل سلبي على أداء المؤشر السعري بشكل خاص، والذي أنهى تداولات الأسبوع عند أدنى مستوى له منذ نوفمبر 2012.

على الصعيد الاقتصادي، طالب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية السابق ومحافظ بنك الكويت المركزي الأسبق (الشيخ سالم عبد العزيز الصباح) بإنشاء لجنة لبحث إجراء تغيير في السياسة الاستراتيجية للهيئة العامة للاستثمار، لافتا أن الكويت تتمتع بأرصدة استثمارات خارجية ضخمة تم بناؤها خلال فترة زمنية ليست بالقصيرة، ورغم ذلك فمن الملاحظ أن تلك الاستثمارات لم يكن لها ارتباط أو انعكاس أو مردود إيجابي على تطوير وتحسين أداء الاقتصاد، فمن الأمور اللافتة، أن الدولة لم توظف جزءاً يسيرا من هذه الاستثمارات لتحقيق نقلة نوعية في أداء اقتصادنا الوطني، خاصة أن لديها عناصر وطنية كثيرة تتمتع بخبرات كبيرة وواسعة في شتى المجالات، مشيرا إلى أن هناك بعض الدول التي جاءت من بعدنا لا تمتلك مثل تلك المقومات المتوافرة لدينا، إلا أنها تمكنت خلال فترة وجيزة نسبيا من تحقيق إنجازات مبهرة على صعيد أدائها الاقتصادي، مستخدمة التمويل في سبيل تحقيق ذلك. وأضاف انه قد آن الاوان لكي يتم التفكير في اجراء تغيير في سياسة الهيئة العامة للاستثمار بحيث تحقق تلك السياسة الهدف المنشود، فضلا عن أهمية إجراء محاكاة حالية ومستقبلية لمعرفة ما اذا كانت هذه الاستثمارات تستطيع تحقيق الغاية التي من أجلها تم بناؤها، فبالإضافة الى تحقيق ذلك الهدف وتعظيم العوائد المالية والمعرفية المتنوعة، فإن مثل تلك الخطوة من الممكن اعتبارها بداية لإيجاد مصادر دخل رديفة أخرى للدولة تساند الإيرادات النفطية، وتزيد من القيمة المضافة للاقتصاد.

ولا شك أن استثمارات الهيئة العامة للاستثمار تعد من أكبر وأضخم الاستثمارات الخارجية بالمقارنة مع العديد من دول العالم، حيث إحتلت الكويت المركز السابع عالميا في قائمة الدول الأكثر استثمارا في الخارج، وذلك وفق التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) لعام 2015، ورغم ذلك فإن هذه الاستثمارات لا تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي؛ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل ستستمر الحكومة في سياسة عدم المبالاة فيما يخص النصائح التي تأتيها من كل صوب وحدب بشأن استثمار جزء من الفوائض المالية التي حققتها الدولة في السنوات الماضية من أجل إنعاش وإعادة الحيوية للاقتصاد الوطني، بحيث يكون ذلك رديف استراتيجي مهم للدخل الوطني، أم أنها ستمضي أن الوقت الراهن لا يحتمل هذا التجاهل؟ فقد تلقت الحكومة في السابق العديد من الدراسات والمقترحات والإرشادات التي أكدت صعوبة استمرار الكويت في سياستها الاقتصادية الحالية التي تعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية الخطيرة، وحذرتها من احتمال حدوث العجز المالي إذا لم تقم بإجراء إصلاحات شاملة للاقتصاد وتغيير سياسة الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل، إلا أن كل ذلك قوبل بتجاهل واضح وغير مبرر حتى وقع الفأس في الرأس، إذ سجلت ميزانية الدولة خلال العام المالي السابق عجزا ماليا حقيقيا بعد تراجع أسعار النفط بشكل قياسي منذ منتصف العام الماضي وحتى الآن. والخوف أن تذهب كل هذه المقترحات إلى مهب الريح، وأن تستمر الحكومة في سياسة اللامبالاة التي تتبعها منذ سنوات كثيرة، فحين إذن سيدفع الاقتصاد الوطني الثمن، وسينعكس ذلك سلبا على الأجيال القادمة التي ستدرك افتقاداً مريضاً وهشاً.

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد سجلت مؤشراته الثلاثة خسائر جماعية على وقع استمرار عمليات البيع المكثفة التي لجأ إليها الكثير من المستثمرين تحت تأثير حالة الهلع التي أصابتهم نتيجة استمرار تراجع أسعار النفط والأسواق العالمية، وقد تضافرت مجموعة من العوامل التي استمرت بالضغط على مجريات التداول في السوق خلال الأسبوع المنقضي، منها تأثير تنامي ظاهرة الانسحاب الاختياري لبعض الشركات من البورصة على قيم التداولات والقيمة الرأسمالية للسوق، وكذلك استمرار تأثير الأزمة المالية في الصين، والتي لازالت تلقي بظلالها السلبية على أداء الأسواق المالية العالمية والخليجية على حد سواء، هذا بالإضافة إلى عدم توافر محفزات أو أخبار إيجابية تعطي زخما للتداولات، مما تسبب في ضعف السيولة الموجهة إلى السوق بشكل ملفت. هذا وقد سجل السوق خسائره على إثر الضغوط البيعية القوية التي اتسمت بها معظم الجلسات اليومية، إذ تراجعت العديد من الأسهم التي تم التداول عليها خلال الأسبوع متأثرة بعمليات جني الأرباح والتسييل التي شهدتها تلك الأسهم، خاصة بعد الارتفاعات التي حققها السوق في جلسة بداية الأسبوع الماضي، والجلسة الأخيرة من الأسبوع الذي سبقه. هذا وقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع محققا ارتفاعا لمؤشراته الثلاثة، وذلك وسط استمرار النشاط الشرائي من الجلسة السابقة، والذي شمل العديد من الأسهم القيادية والصغيرة في ظل تراجع أسعارها لمستويات مغرية للشراء، وقد شهد السوق هذا الأداء رغم انخفاض نشاط التداول نسبيا، أما في الجلسة التالية، فلم يستطع السوق مواصلة أداءه الإيجابي الذي شهده في جلسة الأحد ليسجل تراجعا جماعيا لمؤشراته الثلاثة وسط ضغوط بيعية مكثفة تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة، وذلك في ظل استمرار انخفاض نشاط التداول.

وفي جلسة يوم الثلاثاء شهد السوق تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث استمر المؤشر السعري في التراجع تحت تأثير استمرار انخفاض أسعار بعض الأسهم الصغيرة، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من عكس اتجاههما نحو الصعود نتيجة القوى الشرائية التي كانت حاضرة خلال الجلسة، والتي تركزت على بعض الأسهم القيادية، وسط انخفاض نشاط التداول بشكل واضح. وفي جلسة يوم الأربعاء، استمر المؤشر السعري في الانحدار، وتبعه في ذلك نظيريه الوزني وكويت 15، وذلك بفعل الضغوط البيعية القوية على الأسهم الصغيرة وعمليات جني الأرباح على بعض الأسهم القيادية التي حققت ارتفاعات سابقة، حيث سجلت حركة التداول تراجعا واضحا وانخفضت القيمة النقدية بنسبة 33.89%، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ شهر تقريبا. أما في جلسة نهاية الأسبوع، فقد شهد السوق تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث واصل المؤشر السعري تراجعه على وقع عمليات البيع التي تركزت على الأسهم الصغيرة، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق ارتفاع محدود بدعم من عمليات شراء انتقائية طالت بعض الأسهم الثقيلة. وشهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع نشاط التداول بشكل واضح وخاصة كمية الأسهم المتداولة التي نمت بنسبة بلغت 44.78%.

من جهة أخرى، وصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 25.77 مليار د.ك، بانخفاض بلغت نسبته 1.32% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 26.11 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد زادت نسبة الخسارة التي سجلتها القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى 7.91% مقارنة بقيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت حينها 27.98 مليار د.ك.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,758.02 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 2.02% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا بنسبة بلغت 1.48% بعد أن أغلق عند مستوى 385.50 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 924.43 نقطة، بتراجع نسبته 1.30% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق انخفاض المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 32.82% ليصل إلى 12.85 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 27.42%، ليبلغ 141.87 مليون سهم تقريبا.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 11.90%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 12.16%، في حين وصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 12.79%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثلاثة قطاعات من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا لمؤشراتها في نهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات تسعة قطاعات. وقد تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت نموا، إذ أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,029.95 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 0.99%، تبعه قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثانية، إذ حقق مؤشره نموا أسبوعيا بنسبة بلغت 0.12%، مقفلا عند مستوى 1,167.08 نقطة. تبعه قطاع البنوك في المرتبة الثالثة، إذ حقق مؤشره نموا أسبوعيا بنسبة بلغت 0.11%، مقفلا عند مستوى 911.31 نقطة.

في المقابل، تصدر قطاع النفط والغاز القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث سجل مؤشره خسارة أسبوعية نسبتها 5.12%، مغلقا عند مستوى 802.89 نقطة، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 642.21 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 4%. أما المرتبة الثالثة فقد شغلها قطاع الاتصالات، والذي سجل مؤشره تراجعا نسبته 3.23% مقفلا عند مستوى 552.68 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع التكنولوجيا، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 0.15%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 887.62 نقطة.

وليد العازمي يفوز بسيارة Mercedes CLA الجديدة من بنك الكويت الوطني

جانب من تسليم الجائزة

فاز وليد مبارك مفرح العازمي بسيارة Mercedes CLA في السحب الشهري لحملة بنك الكويت الوطني «حوّل راتبك واربح فورا وأسبوعيا وشهريا»، والمخصصة لمكافأة العملاء الذين يقومون بتحويل راتبهم إلى بنك الكويت الوطني.

وسلم نائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني أحمد خالد الخضر ومدير تطوير الأعمال لدى شركة عبدالرحمن البشر وزيد الكاظمي كاي شليبف جائزة السيارة إلى الفائز وذلك في مقر شركة عبدالرحمن البشر وزيد الكاظمي، الوكيل العام لسيارات مرسيدس – بنز في الكويت.

وأعرب الفائز عن سعادته للفوز بهذه الجائزة ونوّه بالخدمات المصرفية المميزة والفريدة التي يقدمها بنك الكويت الوطني إلى جانب العروض المجزية التي يحافي بها عملاءه. وقال «لطالما كان بنك الكويت الوطني اختياري الأول لي ولعائلتي على مر السنوات ليس فقط لدوره الريادي وموقعه المميز في السوق وإنما من خلال حرصه على بناء علاقات مميزة وعميقة مع عملائه، وتوفير المنتجات والخدمات التي تعكس مدى فهمه لاحتياجات جميع الشرائح وتلبية متطلباتهم وفق أعلى وأفضل معايير الخدمة، يسعدني جدا أن أكون أحد عملاء بنك الكويت الوطني وأن أفوز بهذه السيارة الرائعة».

كما فاز كل من فاطمة علي عابدي ومحمد خالد الرفيع وأحمد فاهم الصفيري وزينب عبدالله محمد وتهاني فهد المطيري في السحوبات الأسبوعية لشهر يوليو ضمن هذه الحملة، التي قدمت أيضا جوائز فورية قيمة للعملاء الذين حولوا راتبهم خلال هذا الشهر.

وتستمر هذه الحملة لغاية ديسمبر 2015، وما زال المجال متاحا أمام العملاء للمشاركة والفوز بجوائز فورية وأسبوعية وشهرية، حيث تؤهل هذه الحملة العملاء الجدد الذين يحولون راتبهم إلى بنك الكويت الوطني الحصول على مبلغ فوري بقيمة تتراوح بين 100 دينار ولغاية 5.000 دينار، بالإضافة إلى فرصة الدخول في السحب الأسبوعي للفوز بمبلغ 500 دينار نقدا. كما تتيح لكافة العملاء الجدد والعملاء الحاليين الذين حولوا راتبهم الى البنك الدخول في سحب شهري للفوز بواحدة من سيارات Mercedes CLA الست العصرية الجديدة.

وتأتي حملة «حوّل راتبك واربح فورا وأسبوعيا وشهريا» في إطار سعي بنك الكويت الوطني المتواصل لمكافأة العملاء من خلال تقديم مجموعة واسعة من المزايا والعروض المميزة المعدة خصيصا لتلبية تطلعاتهم واحتياجاتهم.

«بيتك»: 7 فائزين في السحب الثاني عشر لحملة البطاقات المصرفية

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» بجوائز قيمة عبارة عن ربح قيمة مشترياتهم بحد أقصى 3000 دولار امريكي لكل منهم في السحب الثاني عشر للحملة الترويجية للبطاقات المصرفية التي حملت عنوان «اربح قيمة مشترياتك نقدا لغاية 3000 دولار»، والمستمرة حتى 15 سبتمبر 2015 ، لتشجيع العملاء على استخدام بطاقات الفيزا وماستركارد (الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق والصرف الالي) في مشترياتهم داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم: محمد عبدالوهاب العدساني، نجود ناهس الحربي، يوسف صالح المطوع، طاهر سيف الدين كابادايا، بدر عبدالله العقيلي، سالم محمد الشريدة، ماجد سعود غازي.

وتتيح الحملة حصول كل مستخدم لبطاقات «بيتك» على فرصة واحدة لدخول السحب لربح جائزة يومية قيمة عبارة عن «قيمة مشترياته نقدا لغاية 3000 دولار» مقابل كل 10 دنانير للشراء، من خلال استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق داخل وخارج الكويت. وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الآلي خارج الكويت فقط ، وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص المتأهل لدخول السحب الإلكتروني الذي كان يجرى اسبوعيا.

وتأتي الحملة استمرارا للعروض المميزة التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المصرفية المتنوعة مكافأة لهم، وأيضا حرصا على تحقيق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية في هذا القطاع المهم. كما ترسخ الحملة مبادئ وأهداف «بيتك» في تنشيط حركة المبيعات وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود نفاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية، وتعزيزا لسمعة «بيتك» بالسوق المحلية كأكبر البنوك المحلية من حيث قاعدة العملاء.

«بيمكو» توقع مع «أعيان العقارية» عقد تسويق وتأجير «يال مول» في الفحيحيل

■ العوضي: 13457 متراً مربعاً مساحة تأجيرية موزعة على 4 طوابق

إبراهيم العوضي

محمد لطفي

■ لطفي: تمكنا خلال سنوات قليلة من إدارة مشروعات قيمتها مليار دولار

أعلنت شركة بيمكو لإدارة العقارات المتكاملة التابعة لـ« مدن الأهلية العقارية» عن توقيع عقد تسويق وتأجير مجمع وبرج يال الكائن في منطقة الفحيحيل.

وأوضح المدير التنفيذي لشركة بيمكو لإدارة العقارات المتكاملة محمد لطفي أن مجموعة الشركات المالكة للمجمع وهي شركة أعيان العقارية وشركة بوابة الشرق العقارية وشركة عنان للتمويل العقاري إختارت التعاقد مع «بيمكو» بعدما تمكنت من الوصول إلى مستويات عالية في تقديم خدماتها النوعية في مجالات الاستشارات والتأجير والرقابة والأمن والسلامة والصيانة والنظافة بما يوفر الأجواء الآمنة والمعززة للتسوق وبما يضمن سهولة وانسيابية الحركة داخل المشروعات من قبل الزوار والمستثمرين.

وأوضح أن بيمكو ستقدم بموجب العقد خدمات التسويق والتأجير وكل الخدمات الفرعية ذات الصلة بما فيها متابعة أعمال التسويق والترويج والتأجير، مشيرا إلى أن عقد مجمع وبرج يال يؤكد على النمو الواضح في الطلب على خدمات إدارة العقارات المتكاملة التي تقدمها الشركة للعقارات المختلفة وخصوصا التجارية وفق مفهوم حديث ومهني يراعي متطلبات الملاك والمستأجرين وكذلك الزوار من مختلف الشرائح والفئات.

وتوقع لطفي أن تحظى وحدات المشروع بإقبال كبير من قبل المستأجرين والمستثمرين في قطاع التجزئة الآخذ في النمو في الكويت لاسيما مع الموقع المتميز لـ« يال مول» في منطقة الفحيحيل ذات الكثافة السكانية والقدرات الشرائية المرتفعة من شريحة المواطنين فضلا عن افتقادها للخدمات التجارية ذات الطبيعة الخاصة هذا إلى جانب عنصر التوقيت الذي يشهد ندرة في المعروض من الوحدات التجارية وخصوصا في منطقة المشروع.

وشدد لطفي على أن بيمكو ومن خلال خبرتها ومهارتها في إدارة وتشغيل وتأجير المشروعات العقارية بأنواعها السكنية والاستثمارية والسياحية والتجارية تسعى لمواصلة توسعاتها في الكويت والمنطقة خصوصا العقارات التجارية التي تمكنت خلال سنوات قليلة من إدارة مشروعات تبلغ قيمتها الإجمالية نحو مليار دولار.

وتوقع لطفي أن تنجح الشركة في تنفيذ خطة التوسع الإقليمي في المنطقة ولاسيما الأسواق النشطة في المنطقة وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وشمال أفريقيا، التي تشير التقارير الدولية إلى أنها ستواصل النمو على صعيد المشروعات العقارية بشكل عام والمراكز التجارية المتخصصة بشكل خاص خلال السنوات المقبلة.

من جهته أوضح الرئيس التنفيذي لشركة أعيان العقارية إبراهيم العوضي، أن هذا العقد يأتي في إطار استعدادات الشركة لافتتاح المجمع الضخم قريبا ، مشيرا إلى أن المجمع يستهدف العديد من العلامات التجارية والأنشطة المتنوعة في مجالات تجارة التجزئة والأغذية والمشروبات والترفيه والرياضة والتجميل والملابس والإكسسوار وغيرها.

وأشار العوضي إلى أن مشروع يال يضم مكونين أساسيين وهما المجمع التجاري وبرج المكاتب في مساحه بنائية إجمالية تعادل 70 الف متر مربع، وكلاهما متصل ويتوافر بهما مواقف سيارات لنحو 448 سيارة، بالإضافة إلى خدمات مساندة عديدة.

وأضاف أن المساحة التأجيرية للمجمع التجاري تبلغ 13457 متر مربع، موزعة على أربعة طوابق مختلفة، تتضمن وحدات تجارية متنوعة، بالإضافة إلى الدور السابع المخصص للمطاعم والذي تبلغ مساحته الإيجارية 1354 متر مربع. كما يضم مبنى البرج، مساحات مكتبية قابلة للتأجير تبلغ 8194 متر مربع مع خدمات المباني الذكية وتشمل الأمن، والحراسة، والدوائر التلفزيونية المغلقة، وأنظمة التحكم، ومرافق الاتصالات ونقل المعلومات، وأنظمة السلامة والحريق، وخدمات النظافة والصيانة.